

قرارات مكتب المجلس المنعقد يوم 12 أكتوبر بخصوص الأوضاع في الأراضي الفلسطينية

بقاء المكتب بحالة انعقاد مستمر نظرا لتطور الأوضاع في فلسطين، والاستعداد للحضور في أي جلسة عامة استثنائية تقع الدعوة إليها بصفة مستعجلة.

إحالة طلب استنثاات النظر في مقترح قانون تجريم التطبيع الى لجنة الحقوق والحريات المتعمدة به.

تخصيص الحصة الصباحية للجلسة العامة المبرمجة يوم 17 أكتوبر للتداول بخصوص تطورات الأوضاع في فلسطين.

في مقابلة رئيس مجلس نواب الشعب مع رئيس الجمهورية:

مشروع قانون المالية للسنة القادمة والحاجة إلى منظومة تشريعية جديدة في كل المجالات



استقبل رئيس الجمهورية قيس سعيد، يوم 13 أكتوبر 2023 بقصر قرطاج، السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب.

وتناول اللقاء جملة من المحاور من بينها مشروع قانون المالية للسنة القادمة ومشروع قانون المالية التعديلي للسنة الجارية، إلى جانب عدد من المشاريع ومقترحات القوانين الأخرى.

وأكد رئيس الجمهورية أن تونس بحاجة إلى منظومة تشريعية جديدة في كل المجالات حتى تتلاءم القوانين مع نص وأهداف دستور 25 جويلية 2022 الذي أقره الشعب التونسي عن طريق الاستفتاء.

مجلس نواب الشعب في أرقام

اجتماعا عقدته اللجان القارة منذ انطلاق
الدورة النيابية الجديدة يوم 03 أكتوبر

12

سؤالا كتابيا أحاله مكتب المجلس
على أعضاء الحكومة المعنيين

39

مقترحات قوانين أحالها مكتب المجلس على اللجان القارة المعنية

04

مقترح قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني

• معطيات حول المقترح:

← تاريخ الابداع : 12 جويلية 2023

← تاريخ الاحالة من مكتب المجلس إلى اللجنة المختصة :

13 جويلية 2023

← اللجنة المختصة : لجنة الحقوق والحريات

← الاجتماعات: 31 جويلية و 11 أكتوبر 2023

← برمجة جملة من الاستماعاات بعد طلب استعجال النظر

• أبرز ملامح المقترح:

- يعرف الفصل الأول مصطلحي "الكيان الصهيوني" و"التطبيع".

- ويوضح الفصل الثاني "جريمة التطبيع" التي يعدّ مرتكبًا لها كل من قام أو شارك أو حاول القيام بعدد من الأفعال من بينها:

الاجتماع والتعاقد والتواصل بكل أنواعها التجارية والثقافية والرياضية بمقابل أو دونه بصفة عرضية أو متواترة وبشكل مباشر

أو عبر وساطة من قبل أشخاص معنويين أو طبيعيين من ذوي الجنسية التونسية مع كل الأشخاص المعنويين الذين ينتمون للكيان الصهيوني أفرادا ومؤسسات حكومية وغير حكومية وعمومية وخاصة.

المشاركة بأي شكل من الأشكال في الأنشطة والفعاليات والتظاهرات بأنواعها السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والرياضية التي تقام على الإقليم الذي تحتله أو تتحكم فيه سلطات الكيان الصهيوني.

- يعاقب مرتكب جريمة التطبيع مع الكيان الصهيوني، بمقتضى هذا القانون، بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات وبغرامة تتراوح بين عشرة آلاف دينار ومائة ألف دينار.

اجتماعات مكثفة للجان مع انطلاق الدورة النيابية الجديدة

لجنة التشريع العام

اجتمعت يوم 04 أكتوبر 2023، وخصّصت الجزء الأول للنظر في مقترح القانون الأساسي عدد 13 / 2023 المتعلق بمهنة المستشار الجبائي. وواصلت في الجزء الثاني التداول حول الفصل 411 من المجلة التجارية. واستمعت الى كل من المجلس البنكي والمالي، والهيئة الوطنية للعدول المنفذين.

لجنة الحقوق والحريات

اجتمعت يوم 11 أكتوبر 2023 للاستماع الى جهة المبادرة بخصوص مقترح قانون تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني. وقرّرت في ختام أشغالها عقد سلسلة من الاستماعات حول مقترح القانون المعروض، مع تأكيد تسريع في استكمال النظر فيه لعرضه على الجلسة العامة في أقرب الآجال.

لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة
اجتمعت يوم 09 أكتوبر 2023 للتداول بخصوص برنامج عملها خلال الفترة المقبلة.



لجنة المالية والميزانية

عقدت اجتماعين يومي 04 و05 أكتوبر 2023 خصصتهما للنظر في مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 2 جوان 2023 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلقة بالقرض المسند لديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. واستمعت في شأنه إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط والى الرئيس المدير العام لديوان الوطني للتطهير والى رئيس الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. وقد وافقت اللجنة على مشروع القانون بأغلبية الأعضاء الحاضرين.





لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

نظرت يوم 09 أكتوبر 2023 في الاستشارة المعروضة على مجلس نواب الشعب من قبل الاتحاد البرلماني العربي، بخصوص النموذج الاستراتيجي حول قانون الاستثمار.



لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية

عقدت يومي 04 و11 أكتوبر 2023 جلستي استماع حول موضوع عائدات الموسم السياحي، وذلك إلى كل من وزير السياحة، والرئيس المدير العام للخطوط التونسية، والرئيس المدير العام للشركة التونسية للملاحة، إضافة إلى ممثلين عن كل من الجامعة التونسية للنزل، والجامعة التونسية لوكالات الأسفار، والجامعة التونسية للمطاعم السياحية.



لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

اجتمعت يومي 06 و12 أكتوبر 2023 لمواصلة النظر في تقرير الهيئة الوطنية للاتصالات لسنتي 2020 و2021. واستمعت في الغرض إلى مجلس الهيئة.



لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

عقدت اجتماعين يومي 04 و05 أكتوبر 2023 خصّتهما للاستماع إلى ممثلين عن كل من وزارة الداخلية ووزارة الدفاع الوطني حول مقترح القانون المتعلق بتنظيم التراخيص المخصصة لاستعمال الطائرات بدون طيار.

الجلسات العامة

رفض مشروع القانون المتعلق بالمؤسسات العمومية للعمل الثقافي

نظر مجلس نواب الشعب في الجزء الثاني من الجلسة العامة ليوم 3 أكتوبر 2023 في مشروع القانون المتعلق بتنقيح المرسوم عدد 121 لسنة 2011 مؤرخ في 17 نوفمبر 2011 المتعلق بالمؤسسات العمومية للعمل الثقافي (عدد 02/ 2023). وبعد أكثر من ساعتين ونصف من النقاش العام، تم التصويت على الفصل الوحيد للمشروع بـ **28 نعم** و **08 محتفظ** و **89 رفض**.





الأكاديمية البرلمانية

يوم دراسي حول "استقلالية البنك المركزي وفاعلية السياسة النقدية في تونس"

نظّم مجلس نواب الشعب يوم 11 أكتوبر 2023 يوما دراسيا برلمانيا حول "استقلالية البنك المركزي وفاعلية السياسة النقدية في تونس"، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وحضره نائب رئيس المجلس السيد الأنور المرزوقي وعدد هام من النواب والضيوف من المجلس البنكي والمالي، ومن قطاعي البنوك والمحاماة.

وتضمّن هذا اليوم الدراسي مداخلة قدّمتها الأستاذة رضا الشكندي، أستاذة العلوم الاقتصادية بالجامعة التونسية، تناولت السياسة النقدية للبنك المركزي التونسي ومدى نجاحها في مكافحة التضخم المالي ودفع النمو الاقتصادي. وشفّعت بنقاش عام أثار خلاله الحاضرون عديد المسائل المتصلة بالسياسة النقدية في تونس.

سلسلة من الدورات التكوينية حول قانون المالية وميزانية الدولة

نظّمت الأكاديمية البرلمانية، انطلاقا من يوم 9 أكتوبر 2023، سلسلة من الدورات التكوينية المتعلقة بقانون المالية وميزانية الدولة، إطار بوزارة المالية، ومستشارة لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب. وتهدف هذه الدورات التكوينية إلى توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالميزانية والمالية العمومية، وإلى تقديم المسار التشريعي لقانون المالية وميزانية الدولة، ومراحل الإعداد في وزارة المالية، والدراسة والمناقشة والمصادقة بمجلس نواب الشعب.

